

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان  
وزارة المالية  
مسقط

التاريخ: ٨/٨ / ١٤٢٨ هـ

الرقم : م.ت.ق/٢/٢

الموافق: ١١ / ٩ / ٢٠٠٧ م

## تعميم رقم ٢٠٠٧ / ٤ الى كافة الوزارات والوحدات الحكومية

تود وزارة المالية ان تحيط كافة الوزارات والوحدات الحكومية انه تبين لها عدم التزام بعض الوزارات والوحدات الحكومية بالقواعد الواردة بالتعميم رقم ٩٩/٢ بشأن ترشيد استخدام السيارات الحكومية، واحكاما للرقابة على تشغيل واستخدام السيارات الحكومية والمحافظة عليها ونظرا لما تشكله تشغيل وادارة السيارات من اعباء مالية وادارية على الموازنة العامة وعلى الوزارات والأجهزة الحكومية وما تسببه المخالفات وضعف الرقابة الداخلية من إهدار للمال العام ، ترحو هذه الوزارة من جميع الوزارات والوحدات الحكومية مراعاة الالتزام بما ياتي :

### اولا : استخدام السيارات الحكومية :

- (١) عدم جمع الموظف بين تخصيص سيارة حكومية وبين بدل النقل ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد قيمة البديل المنصرف نتيجة لمخالفة احكام الملحق رقم (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية ، وموافاة وزارة المالية ببيان يوضح كافة الحالات التي تم فيها الجمع بين تخصيص سيارة حكومية وبديل نقل وتحديد قيمة البديل المنصرف بدون وجه حق واسم الموظف.
- (٢) عدم السماح باستخدام السيارات الحكومية في الاغراض الشخصية واثناء الاجازات والعطل الرسمية والالتزام بالقواعد المنصوص عليها بالملحق رقم (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية وتعميم وزارة الخدمة المدنية رقم ٩٨/٢٣ وسحب كافة السيارات التي تخالف تلك القواعد .
- (٣) عدم استخدام السيارات الحكومية الا لمهام محددة وبموجب تصريح كتابي من اصل وصورة يتضمن بيانات السيارة وطبيعة المهمة ومدة الاستخدام على ان يراعى تسليم السيارة فور انتهاء المهمة .



(٢)

(٤) عدم السماح بقيادة السيارات الحكومية الا للمرخص لهم بقيادتها .

ثانيا : إصلاح السيارات الحكومية :

- (١) بيع السيارات غير القابلة للإصلاح او غير الصالحة للاستعمال وفقا للقواعد المنصوص عليها بلائحة المنقولات الحكومية الصادرة بالمنشور المالي رقم ٨٧/٤ .
- (٢) تحصيل تكاليف الإصلاح او قيمة التعويض عن السيارات التي تتعرض للحوادث وفقا للقواعد المنصوص عليها بالمادة (٢٨) من لائحة المنقولات الحكومية المذكورة أعلاه .

ثالثا : تسجيل وادارة السيارات المحددة لكل وزارة :


- (١) الالتزام بقيد البيانات المتعلقة بالسيارات وغيرها من وسائل النقل في السجل المعد لذلك وفقا للنموذج رقم (١ منقولات) المرفق بلائحة المنقولات الحكومية سألقة الذكر ، واعداد ملف خاص لكل سيارة على ان يحفظ به المستندات المتعلقة بالسيارة ومصروفاتها وعلى ان تقوم الوزارات والوحدات الحكومية بالتنسيق مع دائرة الحاسب الآلي بهذه الوزارة لاستخدام وتسجيل بيانات سياراتها بالنظام الالي للمركبات الحكومية المطبق لدى وزارة المالية .
- (٢) التقيد بعدد السيارات المحدد بالقرار الوزاري رقم ٩٥/٥٣ .
- (٣) الالتزام بتبعية كافة السيارات لقسم النقليات بالوزارة او الوحدة الحكومية ومن ثم يتم استخدامها حسب الحاجة بموجب اوامر تشغيل كتابية .
- (٤) تسليم السيارات الزائدة عن حاجة الوزارة الى وزارة المالية للتصرف فيها بالبيع وعدم تخصيص أي سيارة كاحتياطي .
- (٥) التخلص من السيارات ذات الدفع الرباعي التي تزيد عن العدد المقرر للوزارة وفقا لتعميم هذه الوزارة رقم ٩١/١ وفقا للنظم المعمول بها .
- (٦) استبدال السيارات ذات الدفع الرباعي بسيارات من نوع صالون قدر الامكان وخاصة في الولايات والمناطق التي لا تتطلب اعمالها القيام بزيارات تفقدية خارج محافظة مسقط وذلك لتوفير تكاليف الوقود والصيانة والإصلاح والتأمين .



(٣)

**رابعاً : شراء السيارات الحكومية :**  
ضرورة التقييد بنصوص قانون ونظام المناقصات الحكومية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٦ عند شراء السيارات الحكومية بكافة أنواعها .  
ويعتبر عدم التقييد بما ورد في هذا التعميم مخالفة مالية وفقاً لاحكام القوانين واللوائح والنظم والإجراءات المالية المعمول بها .

شاكرين للجميع حسن تعاونكم ،،،

  
احمد بن عبدالنبي مكي  
وزير الاقتصاد الوطني  
نائب رئيس مجلس الشؤون  
المالية وموارد الطاقة

الرقم ٥٠٦/١١٣ لسنة ٢٠١١م بخصوص منح امتيازات السيارات الحكومية